مجلة كلية دجلة الجامعة

علمية محكمة فصلية

المجلد (5) العدد (2) نيسان 2022
Volume (5) Issue (2) April 2022

داردجلة الأكاديمية للتأليف والنشروالترجمة
ISSN 2222-6583
www.duc.edu.iq
رقم الإيداع في دارالكتب والوثائق العر اقية 1613 بغداد

رئيس التحرير

أ.د. سعيد عبد الهادي المرهج

مدير التحرير

أ.م.د. أكرم سالم حسن الجنابي

اعضاء هيئة التحرير

أ.د. جمال داود سلمان	إقتصاد - كلية دجلة ، بغداد
أ.د. عبد الرحيم خلف الحارثي	إحصاء وبحوث عمليات - كلية دجلة ، بغداد
أ.د. ناصر عبد الواحد محمد	آثار -كلية دجلة ، بغداد
أ.د. مؤيد محمد علي الفضل	محاسبة - كلية دجلة ،بغداد
أ.م.د. عدنان عبد المنعم احمد	إعلام -كلية دجلة ، بغداد
أ.د. مالك يوسف المطلبي	لغة عربية - كلية الإسراء،بغداد
أ.د. عباس جاسم علي الموسوي	إدارة- جامعة أنديانا ، بنسلفانيا
أ.د. جورج وديع عرموني	قانون دولي - الجامعة الإسلامية ، بيروت

تدقيق لغوي - لغة انكليزية

أ. م.د. أكرم سالم الجنابي

تدقيق لغوي - لغة عربية

أ.د. عادل كتاب

متابعة ادارية

سلام رحمن التميمي

تصميم وتنفيذ

ستار الشمري

شروط وأصول النشر في المجلة

نود ان نعلمكم ان مجلة كلية دجلة الجامعة ذات نهج اكاديمي محترف بنشر البحوث العلمية الانسانية والاقتصادية والادارية والاعلامية والقانونية ، وعلى وفق الضوابط المبينة ادناه .كما نعلم الباحثين الكرام ان المجلة تعدّ من المجلات العلمية المعتمدة لاغراض الترقية العلمية حسب كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– دائرة البحث والتطوير المرقم ب ت 4/4210 بتاريخ 7/5/2014 ،فمن يرغب من الاساتذة الأفاضل في نشر بحثه اتباع شروط النشر وهي:

1. ان تحتوي الصفحة الاولى من البحث على :

أ- عنوان البحث باللغتين العربية والانكليزية.

ب- اسم الباحث باللغتين العربية والانكليزية، ودرجته العلمية ،وشهادته وتخصصه العلمي،ومكان العمل أو الانتساب.

ج- بريد الباحث الالكتروني–الايميل email اضافة الى رقم هاتفه.

د- ملخصين : احدهما باللغة العربية والاخر باللغة الانكليزية abstract بحجم خط 12.

هـ- يزود الباحث المجلة بنسختين ورقيتين من ورقته العلمية.

و- ادراج الهوامش والمصادر في آخر البحث بإسلوب APA.

2 . أن يكون مطبوعا على الحاسوب ببرنامج Office وتزود هيئة التحرير بنسخة منه، مع نسخة محفوظة على قرص ليزري مدمج CD بشكل ملف واحد فقط اي لا يجزأ البحث بأكثر من ملف على القرص، مع تعهد خطي بالالتزام بمعايير الاستلال المقبولة وبما لايزيد عن 20%.

3. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن 30 صفحة من الحجم A4 .

4. ان يلتزم الباحث بدفع اجور النشر المحددة بـ 75 الف دينار.

5 . ان يكون البحث المكتوب باللغة العربية خاليا من الاخطاء اللغوية والنحوية والاملائية.

6. يطبع البحث ببرنامج word حصرا ولا يقبل pdf ،وتوضع الرسوم والاشكال ان وجدت في مكانها من البحث على ان تكون صالحة من الناحية الفنية للطباعة.

7. أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامها على النحو الآتي:

أ- اللغتان العربية والانكليزية: نوع الخط Arial حجم 14 وبلا تأشيرات او خطوط تحديد او فواصل او تظليل وبلا تلوين للنص.

ب- عناوين البحث بخط حجم 16، والملخصات بخط حجم 12 ، اما فقرات البحث الاخرى فبخط حجم 14.

ج- استخدام معالج النصوص.

8. ان تكون هوامش البحث بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث بخط حجم 12.

9. ان لا يزيد عدد الاسطر في الصفحة الواحدة على 30 سطرا.

10 . يبلغ الباحث بقرار صلاحية النشر او عدمها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصوله الى هيئة التحرير.

11. يلتزم الباحث باجراء تعديلات المحكمين ان وجدت على بحثه وفق التقارير المرسلة اليه ومو افاة المجلة بنسخة معدلة في مدة لا تتجاوز 15 خمسة عشر يوما.

12. تعتذر هيئة التحرير عن نشر أي بحث يخل بأي شرط من هذه الشروط.

ملاحظة : تسلم البحوث مباشرة الى ادارة التحرير او عبر الايميل الاتي: journal@duc.edu.iq .

الفهرست

❖ التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في العراق

عبدالغفور اسعد - جمال داود سلمان 7

❖ عيب عدم الاختصاص في القرار الاداري

هيثم صالح عبد كراغول - حمزة عيدان شياع 17

❖ الآليات القانونية لحماية المدنيين من التهجير القسري

سعد الدين صالح عبد 29

❖ التنظيم القانوني لإحالة الدعوى لعدم الاختصاص في ضوء أحكام قانون المر افعات المدنية العراقي

أوج عماد العبيدي 39

❖ جريمة القتل الخطأ - دراسة مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون

هدى طالب احمد - سوسن محمد محي 57

❖ تقويم الرقابة الداخلية لشركة التمور العر اقية إستناداً لمبادئ لجنة دعم المنظمات

نهاد محمد وهيب - سهاد صبيح الصفار 79

❖ استر اتيجية الأمن الداخلي ودورها في بناء السلم في العراق بعد عام 2014م

عماد علي عبد فارس - عادل عبد الحمزة ثجيل البديوي 99

❖ قراءة في نظرية الأنواع الادبية

عاصم عبد دواح 121

❖ اسرار التدوين الز ائف في كتاب «في الادب العباسي» للدكتور علي الزبيدي

هبة عادل مهدي 135

❖ الاختيارات الفقهية لابن حزم الظاهري (ت٤٥٦ هـ) في حكم ومواضع السجود في القران الكريم في كتابه المحلى

جواهر حمد عبدالسادة 151

❖ المنظمات المتعلمة قاعدة الأبداع

اكرم سالم حسن الجنابي 167

دراسات قانونية

كلية دجلة الجامعة
قسم القانون
Ghafoor.assad@duc.edu.iq

كلية دجلة الجامعة
قسم العلوم المالية والمصرفية
Jamal.dawood@duc.edu.iq

التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في العراق

Political Development and It›s Role in Political Stability in Iraq

عبد الغفور اسعد
Abdul Ghafoor Assad Abdulwahab

جمال داود سلمان
Jamal Dawood Salman

المستخلص :

تهدف عملية التنمية إلى اجراء تغيير شامل لجميع مكونات المجتمع المادية والثقافية ، كما تهدف إلى القضاء على حالات التخلف والانتقال بالمجتمع إلى حالة من التقدم في مختلف مجالات الحياة وبما يؤدي الى تحسين مستوى معيشة المواطنين ، وتطوير الإنسان وتمكينه من المساهمة في عمليات البناء والتنمية . وهذا الامر يتطلب توفر حالة من الاستقلال والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، حيث لا يمكن تحقيق تنمية في ظل مجتمع تعاني وحدته الوطنية من الضعف والانحلال . فالتنمية في البلد الذي يواجه من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي غالبا ما توجه الطاقات والجهود لتثبيت اركان النظام القائم ودعم حالة الاستقرار ، لذلك فغن هذا البلد لم يكتب له ان يحقق التنمية المنشودة رغم انه يتمتع بإمكانيات وثروات هائلة تؤهله لذلك كما هو الحال في العراق .

أما الانظمة السياسية التي تتمتع بحالة من الاستقرار السياسي، فإنها تكون قادرة على وضع آليات وبناء مؤسسي يتيح قدر أكبر من الحراك الاجتماعي الذي يفضي الى المسار الديمقراطي الذي ينشده أي نظام سياسي ، حيث إن الديمقراطية لا تقاس بعدد الاحزاب التي تمارس العمل السياسي، و إنما من خلال التداول السلمي للسلطة بما يتيح المشاركة الشعبية ، وتكافؤ الفرص لكافة فئات المجتمع دون تمييز. وأن تكون التنمية شاملة في توجهاتها، بحيث تشمل جميع الجو انب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياسية ، الاستقرار السياسي ، المشاركة السياسية ، الديمقراطية ، المجتمع المدني.

Abstract

The development process aims to make a comprehensive change for all the material and cultural components of society. It also aims to eliminate cases of underdevelopment and move society to a state of progress in various areas of life, which leads to improving the standard of living of citizens, developing people and enabling them to contribute to construction and development processes. This requires the availability of a state of independence and economic and social stability, as it is not possible to achieve development in light of a society whose national unity suffers from weakness and disintegration. Development in a country

facing the phenomenon of political instability often directs energies and efforts to stabilize the pillars of the existing system and support the state of stability. Therefore, this country was not destined to achieve the desired development, even though it has enormous capabilities and wealth that qualify it for that, as is the .case in Iraq

As for political systems that enjoy a state of political stability, they will be able to put in place mechanisms and institutional building that allow greater social mobility that leads to the democratic path sought by any political system, since democracy is not measured by the number of parties that engage in political action, but through Peaceful transfer of power to allow popular participation and equal opportunities for all segments of society without discrimination. And development should be comprehensive in its orientations, including all economic, social and political aspects

.Keywords:Political Development , Political Stability , Political Participation , Democracy , Civil Society

المقدمة

يعد مفهوم التنمية السياسية احد المفاهيم الحديثة التي أثارت جدلا واسعا لدى الباحثين ، ونظرا لتناوله عدد من الاسس والمرتكزات التي تساهم في دفع المجتمع نحو التقدم والرقي ، فالتنمية السياسية في أي بلد تقوم على افتراضات تهدف الى احداث تغيير في أساليب النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية للتخلص من حالة التخلف ودعم قدرات النظام السياسي والمشاركة السياسية وبناء الدولة الحديثة على أسس صحيحة.

ان ما يشهده العراق من تحديات متسارعة تضغط نحو ضرورة القيام بالإصلاحات السياسية باعتبارها عنصر من عناصر التنمية السياسية واحداث التغير العميق في كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حيث ان عدم وجود تنمية سياسية أنعكس على أضعاف النمو وبالتالي التنمية الاقتصادية .

كما ان الاحداث المتسارعة المتمثلة في سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991 ، واحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 واحتلال العراق 2003 والاحداث التي حصلت في كل من تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا .... كل ذلك ولد ضغوطا تدفع الى احداث تغيير واجراء اصلاحات سياسية ، لأنه لم يعد مقبولا ابقاء الجماهير خارج نطاق المشاركة السياسية اذا ما رغبت هذه البلدان احداث نوع من الاستقرار في اوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتعزيز شرعيتها .

مشكلة البحث :

وجود غياب في الاستجابة للتحولات والمتغيرات المتعلقة بالمواطنة وضعف الديمقراطية والمشاركة السياسية والحرية والعدالة كان لها تأثير سلبي على الاستقرار السياسي . وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل التالي :

ما الدور الذي تلعبه التنمية السياسية في العراق ، وما مدى تأثيرها على الاستقرار السياسي ؟

فرضية البحث :

يقوم البحث على فرضية مفادها « ان لعمليات التنمية السياسية - الديمقراطية ، المشاركة السياسية ، الحرية ، العدالة ، وبناء المجتمع المدني - دوراً في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق .

أهداف البحث :

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف التالية :

1. بيان اهمية الدور الذي تلعبه التنمية السياسية في عملية الاستقرار السياسي في العراق .
2. مناقشة أهم عمليات التنمية السياسية من ديمقراطية وحقوق الانسان ، المشاركة السياسية ودعم الحريات .

3. ابراز اهم التحديات والمعوقات التي تواجه عملية التنمية السياسية .

اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث في التعرف على دور المؤسسات السياسية في معالجة قضايا المواطنة والمرأة والمشاركة في أتخاذ القرار ودور منظمات المجتمع المدني .....كمفاهيم اساسية تساعد في بناء دولة المؤسسات الحديثة آخذه بنظر الاعتبار طبيعة قيم المجتمع وتقاليده.

المبحث الاول
التنمية السياسية - مفهومها ، اهميتها ، ومعوقاتها

مفهوم التنمية السياسية :

تعرف التنمية السياسية بانها عملية تحول نحو الافضل في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية والقانونية ، وفق منظومة القيم الديمقراطية القائمة على الكفاءة والتعددية ، والمنافسة ، والتي توفر آليات مشاركة سياسية تؤمن حالة الاستقرار والامان ، كما تضمن لمؤسسات المجتمع المدني علاقة متوازنة مع السلطة السياسية في ظل قدر من الاستقلالية والحرية وسيادة القانون عبر مؤسسات الدولة . (الدرمكي ، 2012 : 39) .

اهمية التنمية السياسية :

تمثل التنمية السياسية الأساس الذي يمكن من خلاله تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأن الهدف منها ان يشارك المواطن بفاعلية و ايجابية في الحياة السياسية ، فالتنمية السياسية تعد ضرورة وطنية وحتمية من اجل تحقيق التنمية بوصفها آلية التفاعل بين المشاركة السياسية والقرار السياسي ، حيث تؤثر المشاركة السياسية وحجمها وفاعليتها بالقرارات السياسية ، فالتنمية تتأثر بالمشاركة السياسية باعتبارها أحد الادلة المباشرة والأساسية على قدرتها في تحقيق أهداف التنمية وتنفيذ برامجها ونقلها من الاطار النظري الى مستوى الفعاليات والسياسات التطبيقية ، وعدم تحقيق حالة من المشاركة السياسية هي بمثابة دليل معاناة المجتمع ونظامه المتخلف . (محمد ، 2004) .

معوقات التنمية السياسية :

تهدف عملية التنمية الى احداث تغيرات هيكلية اجتماعية و اقتصادية من شأنها رفع مستوى معيشة المواطنين والقضاء على مظاهر التخلف والفقر واحداث نوع من العدالة في توزيع الدخل القومي ، فهي آلية للتغير (سلمان ، 2015 : 88) ، والتنمية السياسية هي جوهر عملية التنمية باعتبار ان مشكلة التنمية في الأساس مشكلة سياسية تنطلق من الفكر السياسي كونه شرطا اولياً لأعداد الخطط والافكار والبرامج لعملية التنمية ، ويمكن تحديد أهم معوقات التنمية السياسية بالاتي :

1. معوقات سياسية : أي عدم توفر الارادة السياسية التي تعتبر من أهم القيود والمعوقات لعملية التنمية ومن أهم اسباب فشل كثير من خطط التنمية ، اذ تلعب الارادة السياسية دوراً أساسيا في تدهور الاوضاع وتقهقرها في العديد من مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، مثل سوء توزيع الدخل وارتفاع نسب الفقر، و انتشار البطالة ، كما تقف الارادة السياسية موقفا متعارضا مع مبدأ المواطنة وتسهم في اتساع الفجوة بين السياسيين وعموم افراد المجتمع ،

فانتشار وتعدد الاحزاب السياسية يجعل من الحكام والمحكومين يعيشون في أزمة ضغوط واحباط تؤثر في الاستقرار السياسي ، كما ان اقصاء الكثير من الكفاءات عن ممارسة السلطة و ابتعادها عن المشاركة يدفع الحكام السياسيين الى عدم الرغبة في التغيير وبذل الجهود من أجل البقاء في السلطة .

2. غياب العلاقة بين الدولة والمجتمع ، ان غياب دور منظمات المجتمع المدني وضعف تأثيرها افقدها القدرة على الرقابة الشعبية والحفاظ على الانضباط المجتمعي والسياسي واداء دور رقابي يساهم في تصحيح مسيرة النظام السياسي وتعزيز القيم الديمقراطية ونشر مفاهيم الاصلاح الاقتصادي ولذلك لم تكن قادرة على التأثير في المشاركة السياسية .

3. ضعف البناء المؤسسي ، وبروز مظاهر الشخصنة والانفراد بالقرار السياسي وسيطرة السلطات الحاكمة على آلياته ونتائجه رغم وجود البرلمان الذي يلعب دورا ضعيفا ومحدودا في سن التشريعات الضرورية التي تعبر عن تطلعات الشعب ، كما ان دستور جمهورية العراق لسنة 2005 لا يلبي الحاجة الحقيقية لأبسط تطلعات الشعب ، بل مليء بالألغام يمكن ان تستخدم من قبل السلطات السياسية ضد تطلعات ابناء المجتمع العراقي .

4. ضعف دور المراءة السياسي ، مما يعكس حالة من التخلف السياسي التي يعاني منها المجتمع ، وما تعانيه المراءة من استغلال لدورها في المشاركة السياسية الفعالة ، وبذلك تمثل هذه الحالة عائق حقيقي امام عملية التنمية السياسية .

المبحث الثاني
المشاركة السياسية حق من حقوق المواطنة

يعبر مفهوم المشاركة السياسية عن وجود ثقافة سياسية تؤدي الى الاستقرار السياسي، التي هي سمة من سمات المجتمعات الديمقراطية المتطورة ، والاستقرار السياسي هو أحد نتائج هذه المشاركة ، اذ يتطلب العمل السياسي توفير آليات الحوار، وان يكون اتفاق سياسي بين المواطنين ، حيث تستطيع جميع فئات المجتمع التعبير عن أراءها .(احمد ، 1994: 114).

وبالتأكيد فإن نسبة وفاعلية المشاركة السياسية تختلف من مجتمع لأخر ، وذلك لأسباب تتعلق بطبيعة المجتمع ومستوى ثقافته واهتمامه بالأمور السياسية واسباب موضوعية تتعلق بطبيعة النظام السياسي . كما ان درجة فاعلية المشاركة السياسية وحجمها يتوقفان على مدى ما يتمتع به النظام السياسي من شرعية وطبيعة مستوى التنمية ، وحجم الممارسات الديمقراطية ، اضافة الى ما يوفره النظام السياسي من مؤسسات سياسية تمكن المواطن من الانخراط في العمل السياسي لاختيار من يمثله ، فاذا ما تمتع النظام السياسي بدرجه عالية من الشرعية يعني انه نظام حائز على رضا مواطنيه والعكس صحيح .

فالمشاركة السياسية تعبر عن حالة من التفاعل والاهتمام سواء كانت ايجابية أو سلبية ، والمشاركة تعني ان تأخذ دوراً مع الاخرين وهي حق من حقوق المواطنة . ويمكن ان تعد المشاركة وسيلة وغاية في آن واحد ، فهي وسيلة لما توفره من فرص للفرد للاشتراك مع غيرهم ومناقشة القضايا التي تهمهم أو تهدد حياتهم ، وهي هدف أو غاية من خلال تحقيق الاهداف المشتركة التي لا يمكن تحقيقها لولا هذه المشاركة . (محمود ، 2008).

كما تعني المشاركة حق المواطن في ان يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية أو ان ير اقب تلك القرارات أو النشاط الذي يقوم به افراد المجتمع في اختيار حكامه والمساهمة في صنع السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر. (علوان ،1997: 66) ، او ان المشاركة تعني شكل من الممارسة السياسية التي تتيح للأفراد حق المشاركة في

صنع السياسة العامة و اتخاذ القرارات . ويمكن القول ان المشاركة السياسية تمثل عملية ناجمة عن تطور افكار افراد المجتمع للمشاركة في الشؤون العامة من اجل دفع السلطة نحو تحسين مستويات معيشة افراد المجتمع ورفع مستوى التعليم والاهتمام به واحترام حقوق الانسان وحرياته .

المبحث الثالث

آليات التفاعل بين المشاركة والتنمية السياسية

ان عملية المشاركة السياسية ، عملية نسبية تختلف باختلاف الانظمة السياسية والافكار والقيم التي يحملها افراد المجتمع ، ومن اهم آليات التفاعل بين المشاركة السياسية والتنمية السياسية هي:

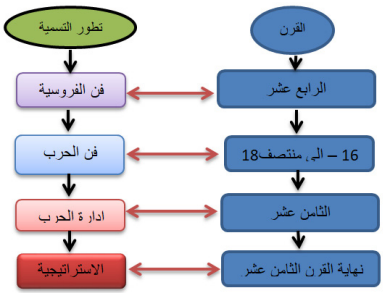

1.الشرعية :

حيث عرف (ماكس فايبر) الشرعية بانها قدرة السلطة السياسية على اكتساب الاعتراف بها باعتبارها المعبرة عن مصالح افراد المجتمع . وتبتعد السلطة السياسية عن الشرعية كلما كانت الحكومة خاطئة في ما تعمله .(حزام ، 2003 : 25) ، بمعنى ان الحكام لا يمكنهم ان يستبدوا بالشعوب لأن سلطاتهم جاءت اصلا منهم وممارسة نشاطاتهم جاءت بفعل رضاهم .

2.التنمية :

تعتبر التنمية الاقتصادية أحد مدخلات النظام السياسي التي تؤثر في ادائه من خلال تأثيرها فيه ، وتعد أحد مخرجات النظام السياسي ، ويتوقف نجاحها على درجة شرعية هذا النظام وقدرته على تعبئة الجهود والطاقات وتوفير الامن والاستقرار. فالتنمية تتأثر بالمشاركة السياسية اذ انها الاداة التي تسعى الى تحقيق اهداف التنمية وتنفيذ برامجها وعدم تحقيق حالة المشاركة السياسية يعكس معاناة المجتمع ونظامه السياسي وسيادة حالة من التخلف ، ولذا لابد ان تتمثل المشاركة السياسية عبر النقاط التالية :

أ.الانتقال من مفهوم الرعية الى مفهوم المواطنة اي المساهمة في العمل السياسي .

ب.المساواة امام القانون من خلال تطبيقه على جميع افراد المجتمع دون تميز بسبب الجنس ، اللون ، اللغة ، الدين ، والمذهب ، ..... .

ت.تبوء المراكز العامة حسب المؤهلات والكفاءة .

وبهذا فإن التنمية السياسية تعني الولاء للوطن الذي يقوم على مبدأ المواطنة . هذا المبدأ يرتبط بحق المشاركة في

الحياة الاجتماعية والتمتع بثمرات التنمية الاقتصادية وارتبط بحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتولي المناصب العامة والمساواة امام القانون . (الكواري ' 2001 : 106).

3.الديمقراطية :

تظهر الديمقراطية عندما يتوفر الحد الادنى من شروط ممارستها ، فتصبح سلوكاً اجتماعياً،وطريقة للحياة حينما تنتشر ممارستها في كل المؤسسات من البيت الى المشاركة في الحياة السياسية . فالديمقراطية في بعدها السياسي تتمثل في التعددية السياسية والفكرية وتوفير الحرية في القيام بالمسؤوليات والحقوق بما فيها حرية التعبير وعدم التمييز على اي من الأسس العقائدية أو الطائفية أو العشائرية ، والمشاركة في القرار ليست توزيعا للحصص والمناصب التي تستهدف ارضاء فئة ، بل اسهاما في ادارة الشؤون العامة وفي مر اقبتها . (الهيتي ، 2003 : 147) .

ويمكن القول ان المشاركة السياسية القائمة على مبدأ انتشار الوعي السياسي والثقافي ينطوي في جوهره على :

- الاحساس بالهوية الوطنية .

- شعور الافراد وادراكهم بقدرتهم على التعبير عن أراءهم ومطالبهم ، وان الحكومة ستستجيب لتلك المطالب المشروعة .

- تتمثل الثقافة السياسية بمجموعة القيم والمعتقدات التي تتعلق بنظرة الفرد الى السلطة المسؤولة الى حد كبير عن شرعية النظام السياسي وهي تحدد الأنشطة المتوقعة من السلطة ، كما انها تحدد طبيعة الواجبات التي على المواطن القيام بها .

فالثقافة السياسية تمثل مجموعة الوسائل التي يمكن من خلالها ممارسة الحياة السياسية وفق آليات وطرق يقرها المجتمع وتحقق نوعا من المشاركة السياسية . فالعمل السياسي يمثل الفعاليات التي تستهدف تحقيق مصالح الناس ورعاية شؤونهم وهو الوجه الأخر للمشاركة السياسية التي هي جزء من عملية التنمية السياسية .

المبحث الرابع
منظمات المجتمع المدني ودورها في التنمية السياسية

تساهم منظمات المجتمع المدني في كثير من البلدان على تفعيل مشاركة المواطنين في الحياة السياسية من خلال نشر الوعي بالأمور الحياتية لهم ، ويلعب الوعي السياسي دوراً في نشر الديمقراطية وتفعيل المشاركة والتنمية كعامل من عوامل الحكم الرشيد في أي بلد .

فالوعي السياسي يمثل أسلوب يتعلق برفض الظلم والأنظمة والجهات التي تمارس هذا الظلم ، وتطور الوعي السياسي من شأنه ان يوفر نوع من المشاركة المقبولة والمعلومة للمواطن والتي تلزم لوضع الاهتمامات المهمة في الحسبان . وعندما يصبح الفرد واعيا سياسيا عندها يكون قادرا على ادراك قوته والتفاعل مع الأخرين حتى يتسنى مواجهة المشكلات العامة وهو ما يعرف بالوعي الناقد .

يمثل الوعي السياسي حلقة الوصل بين الاقتصاد والوعي الاجتماعي ، وتعتبر منظمات المجتمع المدني بمثابة مدارس لتعلم الممارسة الديمقراطية من خلال ممارسة العمل الديمقراطي داخل اروقتها ، كالدخول في حوار مع الأخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت في الانتخابات فيها ، ومن ثم يعم هذا السلوك على مستوى المجتمع ، وبالتالي يلعب المجتمع المدني ومنظماته دوراً ايجابياً في تنمية المجتمعات في مختلف المجالات « كالمجالات الخيرية ، والمشاركة الاقتصادية والسياسية « .ويمكن تحديد أهم المعوقات التي ساهمت في أعاقة مشاريع التنمية السياسية بالاتي :

1. التشريعات والقو انين – التي ما زالت تعاني الكثير من السلبيات بحيث تمثل عائق أمام مساهمة هذه المنظمات

في البناء الاجتماعي والاقتصادي .

2. عزوف كثير من الفئات الشابة عن الانخراط في العمل التطوعي نتيجة عدم الثقة والخوف من الفشل أو الاصطدام مع الجهات الحكومية .

3. قلة الخبرة في التعاطي مع ادارة المؤسسات، حيث تأثرت مؤسسات المجتمع المدني ببعض الأساليب الإدارية السلبية التي تعانيها مؤسسات القطاع العام والخاص ، لأن اغلب المتطوعين في القطاع المدني هم في الأساس موظفون في هاذين القطاعين .

4. قلة الدعم المالي والتقني ، الى جانب عدم شيوع ثقافة العمل التطوعي .

5. ضعف التغطية الاعلامية لنشاطات المجتمع المدني .

المبحث الخامس
الاستقرار السياسي والتنمية السياسية

ان اتاحة الفرصة لأفراد المجتمع بالمشاركة في اتخاذ القرارات وادارة شؤون البلاد عن طريق ممثليهم الحقيقين بانتخابات نزيه وشفافة يعني الاسهام في الحياة العامة ومن شأن ذلك توليد الأمن والاستقرار السياسي داخل الوطن ، لأن المشاركة السياسية هي أحد الشروط لتحقيق الوحدة الوطنية ، وكذلك تحقيق اهداف التنمية السياسية المتعلقة بالتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية التي تشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة وتعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع وتوفير الطاقات البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الانتاج الاقتصادي ، مما يسمح بتحقيق الاستقرار وتوفير العيش الرغيد للمواطنين . فعدم الاستقرار السياسي من شأنه تعميق حالة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي وتدهور البناء المؤسساتي وتشتت الوعي الثقافي (H. Samuel and J. Nelson 1976)

وتؤكد الحقائق والمعطيات الموجودة في المشهد السياسي على ان الاستقرار السياسي لا يمكن ان يتحقق من خلال استخدام اساليب القمع والقوة وتجاهل مطالب الناس وتطلعاتهم المشروعة ، فالقوة العسكرية وحدها لا تجلب الاستقرار ، فكثير من الدول تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة واجهزة أمنية متعددة ، الا ان استقرارها السياسي هش وضعيف على خلاف دول أخرى لا تمتلك مؤسسات أمنية متطورة ولا اسلحة متقدمة لكن استقرارها السياسي متين وقادر على مواجهة الازمات والتحديات وحفظ الاستقرار. (محفوظ ، 2006 : 4).

فالاستقرار الحقيقي يتطلب بناء خطوات سياسية تعمق من حالة الثقة المتبادلة بين السلطة السياسية والمجتمع ، وتشارك فئات المجتمع في عملية البناء والتنمية . ومن اهم مؤشرات الاستقرار السياسي هي :

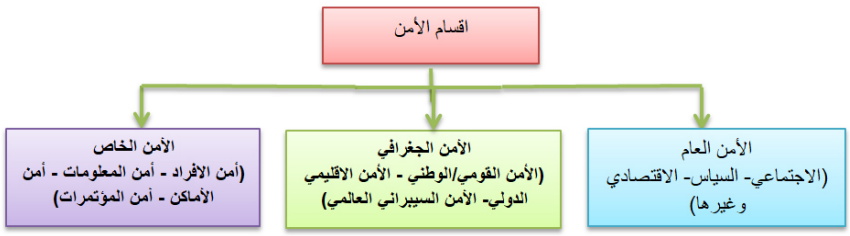

وما من شك ان الوضع السياسي المضطرب في العراق وتعدد جهات اتخاذ القرار و انتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي وغياب المؤسسية والحوكمة وعدم المحاسبة ، جعل من هذه المؤشرات غير فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وهذا ما انعكس سلبا على اداء القطاعات الاقتصادية وتدهورها مما انعكس على ضعف مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ، وبروز مشاكل اقتصادية تتمثل في تدهور قيمة العملة العر اقية جراء التضخم الذي اصاب الاقتصاد و انتشار ظاهرة البطالة وضعف مساهمة القطاع الخاص لعدم توفر حو افز للاستثمار جراء عدم الاستقرار السياسي . وهذا ما أدى الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي وتدهور مستوى معيشة المواطنين وخاصة أصحاب الدخول المحدودة والتي تمثل الغالبية من افراد المجتمع الذي فقد الثقة بالسياسات الحكومية وقدرتها على الاصلاح أو التخفيف من معاناته التي تسوء يوما بعد يوم .

النتائج والتوصيات :

• **النتائج :**

1. ان التحولات الديمقراطية وتشجيع المشاركة السياسية وحرية الرأي واعطاء المراءة حقوق المشاركة الفاعلة ، وتنشيط منظمات المجتمع المدني من شأنها ان تساهم بفاعلية في خدمة عملية التنمية السياسية .

2. تعمق جالة عدم الثقة بين المواطن والسلطات السياسية يضعف الرغبة في المشاركة السياسة ويؤدي الى اتساع الهوة بين الحكومة وغالبية افراد الشعب الذي ازد اد شعوره بالتهميش جراء تدهور مستويات المعيشة وتدني مستوى الخدمات المقدمة .

3. ان السياسات الترقيعية التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة وعدم وجود سياسة اقتصادية قائمة على استر اتيجية واضحة للإصلاح أفقد المواطن الثقة والرغبة في المساهمة الفاعلة والجادة في البناء والتنمية وتحول المجتمع الى مستهلك وغير منتج ، واعتماد الاقتصاد بنسبة عالية على ما يستورد من خارج البلاد ، رغم توفر امكانيات التطوير للقطاعات الانتاجية المحلية .

4. ساهمت السياسات الحكومية المتبعة في ارتفاع مستوى الامية والبطالة ، وخاصة بين فئات الشباب وتدهور مستوى التعليم وضعف الخدمات الصحية مؤشرات على تدهور مستوى التنمية البشرية جراء السياسات الخاطئة والتي لم تولي الانسان الاهمية باعتباره محور التنمية واساسها لأي مجتمع من المجتمعات البشرية .

• **التوصيات :**

1. ضرورة اعتماد مبدأ الشفافية والانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بأهداف السياسات العامة والقرارات التي تتخذها الدولة وذلك من خلال الممارسات الديمقراطية الحقيقية وليست المزيفة .

2. الاهتمام بقنوات الاتصال بين افراد المجتمع واجهزة الدولة عبر وسائل الاعلام والهيئات التشريعية .

3. تأكيد استقلالية السلطات والفصل بينها من الناحية الفعلية وليس صورياً .

4. احتضان مؤسسات المجتمع المدني لتكون ذراعا مساعدا للدولة وتوفير الحماية القانونية لها ودعمها وتشجيعها لتؤدي دورها الفاعل في التنمية السياسية .

5. اتخاذ خطوات ايجابية نحو تحقيق الاستقرار السياسي ، والذي ينعكس بدوره على الاستقرار الاقتصادي ، اذ بدون ذلك لا يمكن تحفيز الاستثمار باعتباره الوسيلة الوحيدة لانتشال القطاعات الاقتصادية من حالة التدهور وضعف المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي واستعادة الاقتصاد عافيته حيث تتوفر الموارد الاقتصادية اللازمة للنهوض وتحسين مستوى اداءه .

المصادر

1.احمد ، عبد الجبار(1994) ، « معوقات الديمقراطية في العالم الثالث « رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد .

2.الكواري ، علي خليفة (1985) « التنمية العربية – الو اقع الراهن والمستقبل « سلسلة كتب المستقبل العربي ، العدد 6 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2 .

3.الكواري ، علي خليفة (2000) « مفهوم الديمقراطية المعاصرة « سلسلة كتب المستقبل العربي ، العدد 19 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2 ، ايار.

4.الكواري ، علي خليفة (2001) « مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية « ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 264 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

5.الدرمكي ، علي بن سليمان بن سعيد (2012) « التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان 1981 – 2012 « ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة الشرق الاوسط ، سلطنة عمان ، 2012 .

6.الهيتي ، هادي نعمان (2003) « إشكالية المستقبل في الوعي العربي « مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان .

7.حزام ، خميس (2003) « اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع اشارة الى تجربة الجز ائر ، العدد 44 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، لبنان .

8.علوان ، حسين « المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية « مجلة المستقبل العربي ، العدد 222 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ايلول .

9.سلمان ، جمال داود (2015) « التنمية الاقتصادية – نظريات وتجارب « المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، سلسلة بحوث ودراسات 504 ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ط1 .

10.محفوظ ، محمد (2004) « الاصلاح السياسي والوحدة الوطنية « المركز الثقافي العربي ، بيروت ، لبنان .

11.محمود ، منى والسيد عليوة ، « المشاركة السياسية « مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية . الموقع الالكتروني .

.http//;www.alshahap.gov.eg

12.Huntington Samuel . P and John. M . Nelson. (1976) « No Easy Politic Participation in Developing Countries « , Harvard Univer-.sity Press. U.S.A